التفسير الاقتصادي ـ السياسي في الدعوة لإقامة نظام الأقاليم في العراق

د. فلاح خلف الربيعي

اثبت العراقيون عبر تأريخهم الطويل، لاسيما في أوقات الاحتقانات والتوترات إنهم قادرون على تجاوز الأزمات والمرور فوقها، لأن التداخل في ما بينهم، قد بلغ حدا جعل من الصعب جدا تفكيكه وفصله.

فقد اكتسب الشعب العراقي مناعة تجاه أخطار التوجهات الطائفية والتقسيم المذهبي والقومي، وبالتالي تجاه احتمالات الصدام الاقليمي أو الحرب الأهلية، جاءت بفعل اللاشعور الجمعي، بالانتماء لتلك الأرض التي هي مهد الحضارات والأديان والمذاهب، وتولد عن ذلك شعور بالحرص على هذا الإرث الثقافي والحضاري، تعزز بمجموعة من الأنساق وروابط التعايش والألفة والتصاهر، ميزت العراقيين عن غيرهم من الدول والأنظمة الاجتماعية متعددة الثقافات.

اما الاحتقان الحالي في العراق، وأن اتخذ مظهرا ثقافيا، جعله يبدو كأنه صراع طائفي "سني . شيعي" في أحيان، أو قومي "عربي . كردي" في أحيان أخرى، ألا أنه في الجوهر يعود الى اسباب اقتصادية . سياسية، غذتها سياسات النظام المباد وبخاصة سياسته الاقتصادية، التي كانت تقوم على أساس النمط السلطوي للتوزيع، اذ يقوم على توزيع الدخول والاستثمارات، وفق مبدأي "الولاء والغنيمة" فعند مراجعة تخصيصات الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٦.١٩٩٠، نجد ان تلك الاستثمارات قد تمركزت في نوعين من المواقع:

النوع الأول : هي استثمارات في مواقع الغنيمة، وهي المواقع الغنية بالموارد النفطية، وتركز تحديداً في مجال استغلال حقول النفط، وظهرت هذه السياسة بشكل واضح خلال فترة حكم الطاغية صدام حسين (١٩٧٩.٢٠٠٣)، التي ركزت على الاستغلال الجائر للثروة النفطية والموارد العامة لدعم الانشطة الامنية والعسكرية، فذهب القسم الاعظم من تلك الموارد للانفاق على الحروب، في حين اهملت بشكل شبه كامل عملية تطوير وتنمية هذه الاقاليم. وتمخض عن تلك السياسة حالة من التوسع غير الاقتصادي في عدد قليل من المراكز الحضرية الرئيسة التي تشمل مواقع المصادر الطبيعية والمطارات والموانيء في كل من البصرة والموصل وكركوك إضافة الى العاصمة بغداد، كما اصبحت هذه الاقاليم مواقع لجذب سكان المدن الصغيرة والأرياف. وساهمت اتجاهات التنمية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، في تعميق هذا الاختلال، فالهجرة لم تتوقف بعد وما زالت هناك فجوة بين متطلبات التوازن الاقليمي للموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية والتكنيكية)، وعناصر الاختلالات الدافعة للحركة الاقتصادية لتلك الموارد باتجاه تلك المناطق.

النوع الثاني: هي استثمارات في مواقع الولاء السياسي، التي يرى النظام أنها شديدة الولاء للطاغية والتي تجهزه بالرجال والدعم السياسي، حيث أطلق عليها النظام اسم المحافظات البيض.

وانطلاقا من هذين المبدأين أهمل النظام بشكل شبه كامل الأقاليم الفقيرة بالموارد النفطية من ناحية، والأقاليم المعارضة لسياساته، التي كانت تنطلق منها حركات التمرد ضد النظام، والتي اطلق عليها النظام اسم محافظات الغوغاء.

وتوصلت دراسة أجراها الباحث الى ان العراق كان مقسما فعلاً من الناحية الاقتصادية وفقاً لمؤشر مستوى التنمية والتصنيع ونسبة التخصيصات الاستثمارية الى ثلاثة انواع من الاقاليم:

اولا/ الاقاليم الحضرية المتطورة: وهي الاقاليم التي تهيمن على النسب الرئيسة في المؤشرات المستخدمة مقارنة بالمحافظات الاخرى وتشمل كلاً من محافظة بغداد والبصرة والموصل.

ثانياً/ الاقاليم الانتقالية: وهي الاقاليم التي تساهم بنسب معتدلة في المؤشرات المستخدمة، ولهذا فهي أقاليم متوسطة النمو، وتشمل كلا من محافظات، صلاح الدين والانبار وكركوك وديالى والحلة.

ثالثا/ الاقاليم المتخلفة: وهي الاقاليم التي تعاني الاهمال وهجرة الموارد الانتاجية وسيادة المظاهر المعيشية المغلقة وهي كل من محافظات دهوك والسليمانية واربيل وكربلاء وواسط والنجف والديوانية والسماوة والناصرية والعمارة. وانعكس اهمال هذه المحافظات بشكل تفاوت في معدلات انتشار التصنيع والتعليم والتحضر بين مختلف مناطق القطر، وساهم ايضا في تكريس حالة الاختلال الاقليمي والهيكلي في العراق.

ونتيجة لهذه الظروف تصاعدت حالة التصادم بين المصالح الاقتصادية للأقاليم المتضررة من هذه السياسات، التي كانت تطالب بتطبيق سياسات التوزيع العادل للدخول وتخصيصات الاستثمار ونشر ثمار التنمية بشكل عادل، وبين المصلحة الوطنية، التي كانت تتطلب من وجهة نظر النظام سكوت هذه المحافظات عن المطالبة بحقوقها في ظل انشغال النظام بالانفاق على حروبه مع الخارج.

وكان من ابرز نتائج تلك السياسات:

١. بقاء جزء من الاحتياطات المعدنية الكامنة غير مكتشفة وبخاصة في المناطق الشمالية.

٢. استمرار حالة التخلف الاجتماعي والثقافي في معظم محافظات القطر نتيجة للتفاوت الواضح في توزيع عناصر البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية، التي يتمركز معظمها في بغداد والبصرة ونينوى.

٣. اضمحلال وتدهور عدد كبير من الصناعات الحرفية والتقليدية كالنسيج والحياكة في معظم الاقاليم، التي لم يجر تعويضها بالصناعات الحديثة البديلة.

٤. تزايد معدلات الهجرة من الاقاليم المتخلفة نحو المراكز الحضرية المتطورة.

٥. ان ضعف الاستثمارات التنموية الموجهة نحو الاقاليم المتخلفة، جعل هذه الاقاليم موقعاً ملائما للتجارة غير المشروعة وقنوات لنقل التأثيرات السلبية من الخارج.

ومن هذا المنطلق فأن أي تفسير او معالجة للدعوات الحالية لإقامة كل من إقليم الجنوب واقليم الفرات الاوسط، والتي سبقتها باكثر من عقد تجربة اقامة اقليم كردستان، والتي تحاول الاستفادة من مبدأ الفيدرالية ينبغي ان يكون موضوعيا، يأخذ بنظر الاعتبار الظروف والاسباب الحقيقية التي تكمن وراء تلك الدعوات ولا يكتفي بتفسيرها على أسس "ثقافية، طائفية او قومية" أو على أساس أنها تنطوي على رغبة بتقسيم العراق "لا سمح الله"، فينبغي ان ترد هذه الدعوات الى جذورها الاقتصادية والسياسية التي غذتها سياسات النظام المباد، ورغبة هذه الاقاليم باستثمار ظروف التحول السياسي الذي حدث بعد سقوط النظام لتحقيق مطالبها الاقتصادية العادلة، التي لا تتعدى شمولها بثمار عملية التنمية، التي طالما حرمت منها في عهود الظلم والطغيان.

مؤسساتنا الانتاجية ومهمات مجابهة الاغراق

في الهم الاقتصادي

حسام الساموك

في ظل تداعيات الركود الاقتصادي الذي تعانيه مؤسساتنا الانتاجية المختلفة، طفت على السطح توجهات لا تعدو ان تكون ترقيعات مشوهة كمحاولة للمطاولة والصمود بوجه الشلل القائم في الفعاليات التسويقية، بعد أن لعبت سياسة الاغراق التي تبناها رهط من التجار على حساب الماكنة الانتاجية الوطنية، حين انهمكوا بعقد صفقات لاستيراد العديد من البضائع والمنتجات التي اعتاد المستهلك المحلي على بدائلها المحلية، فاغرقت الاسواق بمستوردات شتى ومن مناشئ مشكوك في جدارتها وباسعار دون الكلف الحقيقية لمثيلاتها المحلية.

امام هذا السيل الهائل من المستوردات التي الحقت اضراراً فادحة بالصناعة المحلية اولا، وبالاقتصاد الوطني ثانياً، وجدت مشروعات انتاجية ضخمة نفسها امام خطر الاغراق بما يهدد بالافلاس، ونشير إلى مشروعين كبيرين تعرضا مباشرة لتلك المشكلة وهما شركة صناعة الالبسة الجاهزة في المحمودية التي يديرها القطاع المختلط وتتهددها حاليا ازمة حادة قد تضطرها لتسريح المئات من عمالها وفنييها، وشركة الخياطة الحديثة التي يديرها القطاع الخاص بعد ان تمت خصخصتها في اعقاب الغاء شركة الخياطة الحكومية ذائعة الصيت.

كانت شركة الخياطة الحديثة حتى وقت قريب من انشط الاجهزة الانتاجية، لما توفره من البسة جاهزة لعموم المواطنين فضلاً عن تعاقداتها الخاصة مع المؤسسات الرسمية والاجهزة العديدة لانجاز الالبسة المطلوبة حسب شتى المواصفات، وما لبثت هذه المؤسسة الضيقة ان طا لتها سياسات الاغراق سيئة الذكر لتعرض قنواتها الانتاجية للشلل حين غزت الاسواق المحلية بضائع المناشئ المشبوهة، حتى اضطرت ادارتها إلى التشبث باية وسيلة لادامة زخم الحركة في قنواتها، لكن ما اضطرت اليه من اداء جعلها تحني رأسها لريح الاغراق المسمومة، فاقدمت على التعاطي مع تلك الموجة البائسة حين بدأت تمارس دوراً تسويقياً للبضائع المستوردة متجاهلة دورها الرائد في تلبية احتياجات المستهلك العراقي من البسة تنتجها مصانعها واقسامها الانتاجية المتنوعة.

ان مثل هذا التحول الخطر في ممارسات مؤسسة لها تاريخها وحضورها الفاعل في الحركة الصناعية والانتاجية الوطنية يحمل الاجهزة المعنية في كل مواقعها مسؤولية دراسة حالة الاغراق المفتعلة التي يعانيها السوق العراقي، حيث يقتضي ان تتبوأ الجهات التخطيطية في الحقلين الصناعي والتجاري دورها في التنبه لتلك الاثار المعرقلة لمسيرة اقتصادنا الوطني، بل المهلكة لحركة الانتاج فيه، في حين تتحمل اجهزة مقابلة مثل اتحاد الصناعات والغرف التجارية في بغداد والمحافظات، تبني برامج حازمة لانقاذ مؤسساتنا الانتاجية مما يتهددها من خطر الاقصاء والشلل التام، ومجابهة الافكار الاتكالية والحلقات الطفيلية التي تمارس انشطتها الاستيرادية بمعزل عن مستلزمات دعم منتوجنا الوطني والوقوف بصلابة امام التصورات المشوهة لمفهوم اقتصاد السوق بما يرسي هامشاً واضحاً لمتطلبات حماية الصناعة المحلية فضلاً عن السعي الحثيث لتطوير ادائها وتعزيز الياتها.

مواجهة مع الفوضى القائمة في سيارات النقل العام

كريم الحمداني

هل من المعقول ان تبقى اجور النقل الخاص تتضاعف بين فترة واخرى من دون تدخل الدوائر المسؤولة في وزارة النقل؟ وهل يبقى بعض سواق "الكوستر والكيا" يمارسون جشعهم ويبتزون المواطن من دون رقيب وبشتى الذرائع، مرة بسبب عدم توفر الوقود واخرى الازدحام الشديد، وثالثة ان الشوارع تكثر فيها المطبات وغيرها من الأمور.

((المدى)) قامت بجولة استطلاعية في عدد من مناطق بغداد وسجلت انطباعات المواطنين وتبريرات السواق.

المواطن احسان الربيعي "موظف" قال: أن اجور النقل وما تشهده من تقلبات يومية خاصة اذا كانت هناك أزمة وقود او غيرها من الازمات التي نعانيها أصبحت تثقل كاهل الأسرة مؤكداً أن أجور النقل اذا زادت بسبب معين لا تعود الى وضعها السابق بعد زوال السبب.

اما المواطنة مريم عبد الله "ربة بيت" فقالت: ان مضاعفة اجور النقل التي يتبعها سواق مركبات الاجرة لا مسوغ لها وتساءلت هل من المعقول ان تتضاعف اجرة النقل بين بغداد الجديدة والبياع ثلاث مرات خلال فترة وجيزة لتستقر على "٥٠٠" دينار؟.

وقال المواطن علي عمر مصطفى "متقاعد" لا أدري لماذا يصر بعض سواق الأجرة على مضاعفة الأجور مع توفر جميع احتياجات سياراتهم حالياً من وقود متوفر وقطع غيار وغيرها من المستلزمات وطالب الجهات المعنية بضرورة وضع تسعيرة لكل خط من الخطوط وتنشيط الرقابة في المرائب.

واكدت المواطنة حنان الجبوري "معلمة" أن التصريف المرفوض الذي يتبعه بعض السواق بفرض اجور مضاعفة على المواطن مستغلين غياب الرقابة بل انعدامها اصلاً فضلاً عن تجزئة الخطوط وافتعال عطل في المركبة لانزال الركاب بعد تقاضي الاجور.

واشار المواطن علي محمد رسول "كاسب" الى أن على وزارة النقل تشغيل حافلات النقل العام التابعة لها في مختلف مناطق بغداد مثلما كانت سابقاً ويقول: في تصوري ان هذا الاجراء سيحد من جشع سواق النقل الخاص فضلاً عن اعادة مراقبي هيئة النقل الخاص الى المرائب لتنظيم عمل هؤلاء السواق وتغريم المخالفين.

اما ملاحظات السواق فقد تباينت حول مضاعفة اجور النقل بين مؤيد وبأصرار وبين معارض.

السائق كريم عيدان يعمل على خط بغداد الجديدة شارع النضال "فيضي سابقاً" قال انا مع السعر الرسمي المحدد لهذا الخط وانا على استعداد للالتزام به، ولكن مع هذه الظروف حيث انعدام الرقابة من الدولة لا استطيع ان أواجه بعض السواق الذين يحرصون على استمرار هذا الوضع ليتسنى لهم مضاعفة اجور النقل "حسب المزاج".

اما السائق فرج حسين بهلول يعمل على خط باب المعظم . الكاظمية فقد قال أن ما يعتبره البعض من زيادة في اجور النقل كلام، مبالغ فيه، حيث أن كل الذي نحصل عليه منذ الصباح حتى المساء يذهب للوقود والتصليح وجزء بسيط لعوائلنا.

واشار السائق علاء خضير سوادي الذي يعمل على خط الباب الشرقي . الدورة الى ان اجور النقل اعتبرها متواضعة قياساً الى اجور التصليح التي ندفعها الى السمكرية والاطارات والوقود ومتطلبات المركبة الاخرى، وانا اقولها بصراحة دعونا نستفيد من غياب الرقابة.

بعد أن نقلنا اراء المواطنين وبعض السواق حول مشكلة مضاعفة أجور النقل حزمنا أمرنا للقاء أحد موظفي هيئة النقل الخاص لأخذ رأي الهيئة حول هذه المشكلة وبحثنا عنهم في كل المرائب التي قصدناها حيث لا وجود للهيئة ولا لموظفيها.

في لقاء مع الدكتورة منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك:

بحوث السوق صمام الأمان لحماية المستهلك

رياض القره غولي

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك أول مؤسسة رسمية في العراق تأسست للاهتمام بقضايا المستهلك وايجاد السبل لحمايته. ان مصلحة المستهلك تحتل اهمية بالغة في السياسات الاقتصادية للدول وسياسات واجراءات الشركات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات الملبية لاحتياجاته ومتطلباته في أطار المفهوم التسويقي، وتكمن أهمية هذا المركز البحثي في تأمين التواصل بين الجامعة والمجتمع لتحقيق هدف الجامعة في خدمة المجتمع.

وللحديث عن المركز واهدافه التقت الحدث الاقتصادي الدكتورة منى تركي الموسوي مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك فقالت: أن المركز الذي يضم في مجلس ادارته اساتذة استشاريين في مختلف الاختصاصات يهدف الى دراسة سبل نظام انتاج وتسويق السلع والخدمات ورفع كفاءة اداء السوق المحلية وتطوير نظم واساليب الرقابة على السوق باتجاه تلبية حاجات ورغبات المستهلكين فضلاً عن رفع مستوى الوعي الاستهلاكي للفرد وترشيد قراراته الشرائية باتجه اختيار السلع والخدمات ذات مستوى الجودة الاعلى، وتوجيه استهلاكه بما يحقق المنفعة العامة وارساء قاعدة لبناء نظام حماية المستهلكين من الغش والتضليل التجاري والاضرار الصحية الناجمة عن استهلاك أو استخدام سلع وخدمات ضارة او أمينة، والعمل على تعزيز مكانة المنتجين والموردين الجيدين في السوق المحلية من خلال الترويج للسلع والخدمات الجيدة والوصول الى تحقيق الاستغلال الامثل أو الافضل للسلع والموارد المتاحة للفرد والمجتمع.

مهام المركز

تلخص الموسوي مهام المركز بالعديد من الفعاليات والانشطة المتمثلة بفحص وتقويم كفاءة أداء السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلكون واجراء البحوث والدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بانتاج واستهلاك السلع والخدمات ودراسة واقتراح القوانين والانظمة والتعليمات المنظمة لعمليات انتاج وتسويق السلع والخدمات فضلاً عن القيام بالمسوحات واستطلاعات الرأي العام لمختلف المواضيع التي تعنى بالسوق والمستهلك.

كما يقوم المركز بمهمة قياس جودة واداء السلع والخدمات بصورة شاملة وفقاً للمواصفات القياسية المعتمدة في هذا المجال الى جانب نشر البحوث والاصدارات العلمية والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتطبيق نتائجها، وتبادل الخبرات بين الخبراء والباحثين وتحقيق التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والدولية في مجال بحوث السوق وحماية المستهلك.

ومن بين المهام الاخرى، رصد حالات الغش والتضليل في انتاج وتسويق السلع في السوق المحلية والاهتمام بتعميق الوعي العلمي من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية على مختلف المستويات.

اقسام المركز

تضيف الدكتورة الموسوي: يتكون المركز من ثلاثة اقسام هي قسم تقويم اداء السلع والخدمات الذي يختص باجراء الفحص والتحليل المختبري للسلع والموارد المتاحة وتقويم ادائها وفقاً للمواصفات القياسية المعتمدة اضافة الى تنظيم دورات للمؤسسات ذات العلاقة في مجال ادارة وضبط الجودة.

اما الثاني فهو قسم البحوث والدراسات الذي يضطلع بمهمة اعداد الخطط البحثية السنوية ومتابعة تنفيذها وانجاز البحوث النظرية والميدانية ذات العلاقة باهتمامات المستهلكين وكل القضايا التي تمس السوق والمستهلك.

وتنتقل مديرة المركز الى المنجزات التي حققها قائلة:

استطاع مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ان يسجل عبر تاريخه حضوراً فاعلاً على المستوى التثقيفي من خلال اصداراته ومطبوعاته الهادفة لرفع مستوى الوعي الاستهلاكي فضلاً عن عقد الندوات العلمية التخصصية التي شملت أبرزها ندوة الامان الحيوي وحماية المستهلك والغش التجاري وحماية المستهلك وندوة مستجدات صحة وسلامة الغذاء وحماية المستهلك ومؤتمر الامن الغذائي وحماية حقوق المستهلك فضلاً عن الندوتين التخصصيتين اللتين عقدتا مؤخراً حول خدمة الهاتف النقال في العراق ومسودة قانون حماية المستهلك في العراق. كما انجز المركز العديد من البحوث ضمن خططه البحثية وفي أطار أنشطته بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة في المجالات الاقتصادية وابرامه عقوداً معها.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥